مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية. المجلد: 17. العدد: 01. 15 جوان 2026
ر ت م د (ISSN): 1822-2170 / ر ت م د إ (E-ISSN): 2600-6189

العدالة والمواطنة من السوفسطائيين إلى السقراطيين.

Justice and citizenship from the Soviets to the Socrates

حمادي هواري ♦

جامعة معسكر ، houari.hammadi@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2026/02/24 ؛ تاريخ القبول: 2026/03/29 ؛ تاريخ النشر: 2026/06/15

الملخص: نحاول في هذا المقال أن نطرح مسألة فلسفية سياسية مطروحة في الفكر اليوناني القديم، ذات أهمية في فهم الفكر الفلسفي والسياسي ولاسيما ذلك الذي يستقصي مفهوم المواطنة حيث يتبين من البحث أنها تفهم من خلال مفهوم العدالة ، لكن إشكال المقال يطرح على النحو التالي: إذا كانت الرؤيتين السفسطائية والسقراطية تشتركان في نفس الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية فلماذا يعتبر طرحهما للعدالة والمواطنة طرحا متناقضا وجدليا؟ توصلنا بعد التحليل المقارن لهذه المسألة أن والمواطنة هي ليست الخضوع للدولة وأسبقية الواجب على الحق فقط كما يقتضي التصور السقراطي، ولا هي المساواة المطلقة والديموقراطية فقط التي تنتهي لعدالة الفوضى والدهماء كما تؤسس لذلك السفسطائية، لكنها عدالة وجود الفرد من أجل الدولة، ووجود الدولة من أجل الفرد بتأدية كل واحد دوره اتجاه الآخر وهو قمة العدالة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ العدالة؛ السفسطائية؛ السقراطية؛ الدولة.

Abstract

In this article, we try to raise a political and philosophical issue raised in ancient Greek thought, which is important in understanding philosophical and political thought, especially that which explores the concept of citizenship, as research shows that it is understood through the concept of citizenship, but the form of the article is presented as follows: if the two visions Sophisticism and Socraticism share the same political, social and cultural conditions, so why is their view of justice and citizenship a contradictory and dialectical one? After a comparative analysis of this issue, we concluded that citizenship is not subject to the state and the primacy of duty over rights only as required by the Socratic perception, nor is it absolute equality and democracy only that ends with justice for chaos and reverence as it establishes that sophism, but it is the justice of

♦ حمادي هواري، أستاذ التعليم العالي، جامعة معسكر.

the existence of the individual for the state, and the existence of the state for The individual in the performance of each one's turn towards the other, which is the highest justice.
Keywords: citizenship ; justice ; sophism ; socraty ; the state;

مقدمة:

إن البحث في الفكر الفلسفي اليوناني القديم، يجعلنا ندرك مسائل متنوعة ما تزال في حاجة إلى الإثارة والبحث حسب علاقتها بميادين فكرية ومعرفية مختلفة، وانطلاقا من دورها في فهم الكثير من تحديات الفترة الحديثة والمعاصرة، كما هو الحال مع مسألتي العدالة والمواطنة اللتان تطرحان وفق رؤى خاصة في الفلسفة السفسطائية في إطار فكرة الديموقراطية وحرية الإنسان، وفي الفلسفة السقراطية في إطار تصورات أخرى تقوم على نقد الديموقراطية والقول بفكرة التفاوت بين الأفراد.

وأهمية طرح موضوع العدالة والمواطنة من المرحلة السفسطائية إلى المرحلة السقراطية يعود إلى النقلة النوعية التي عرفها تصوري العدالة والمواطنة عند الفلاسفة السفسطائيين من أمثال بروتاغوراس وجروجياس القائم على المبدأ الطبيعي و تمجيد الحرية والروح الفردية ومبادئ التغير والنسبية كرؤية تنهل منها الكثير من التيارات الفكرية المعاصرة وعلى رأسها التيار البراغماتي ، إلى الفلسفة السقراطية التي أرست دعائم الفكر الفلسفي والاجتماعي عبر مختلف العصور انطلاقا من بحثها في رؤية مثالية ومتعالية للمواطنة والعدالة ومحورها الخضوع للقانون والمدينة .

هذا الاختلاف والتعارض بين الحقبتين في طرح مسألتين مهمتين جدا في الفكر الفلسفي والسياسي وفي العلوم الاجتماعية والانسانية ككل، يدفعنا إلى طرح إشكالية محورية وهي: لماذا التعارض بين الرؤيتين السفسطائية والسقراطية في تصور العدالة رغما أنهما ينتميان لسياق واحد وهو الفلسفة اليونانية ؟

للبحث في هذه الإشكالية التي نبين فيها التعارض بين الرؤيتين السفسطائية والسقراطية نعتمد على جملة من العناصر وهي:

1-مدخل مفاهيمي: نعرف فيه: العدالة -المواطنة-السفسطائيون -السقراطيون

1-1-العدالة:

كلمة العدالة ترد إلى العدل وهو "ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور. عدَل الحاكم في الحكم يعدل عدلا و هو عادل من قوم عدول وعدل"(ابن منظور، 2005: 514) فهي لا تخرج عن معنى الانصاف ومحاربة الظلم عن طريق الاستقامة في القول وفي الفعل وغيرهما.

يؤكد 'لالاند' أنها سمة ما هو عدل وعادل، وصفة من يكون عادلا، و هي في نظره "لفظ يوجد في الكلام على الانصاف أو في الكلام على الشرعية...هي إحدى الفضائل الأربع الكبرى المسلم بها في الفلسفة اليونانية...فعل أو قرار يستعمل لفرض عدالة...سلطة قضائية أو قضاة" (لالاند أ، 2001، 718) وترتبط بمفهوم المساواة ولاسيما في مجال الحقوق و السياسة والأخلاق لأنها "المبدأ الذي بموجبه تكون التعاليم، من ممنوعات وعقوبات قانونية واحدة بالنسبة إلى كل المواطنين بلا تمييز في المولد والموقع أو الثروة.. المبدأ الذي بموجبه تكون الحقوق السياسية والوصول بحسب الكفاءات والطاقات إلى الوظائف من مراتب ومناصب عامة متاحة للمواطنين بلا تفرقة طبقية أو مالية "(لالاند أ، 2001، 328) ، والعدالة في مفهومها الحقيقي لا تتجاوز معنى المساواة في تطبيق القانون وفي الوصول إلى المناصب ونيل الحقوق ككل خارج الطبقية والتمييز بين الأفراد.

1-2-المواطنة:

على وزن مفاعلة مشتقة من كلمة وطن وهو "المحل الذي يسكن إليه الإنسان ويستقر فيه بالولادة أو بالانتقال إليه... هو الشخصية المعنوية ذات العماد الاجتماعي والسياسي التي يشعر الإنسان بأنه ينتمي إليها ويغار على وجودها ويعمل على حمايتها من الأذى ومن الزوال" (يعقوبي.م، 1998: 184)، وترتبط كذلك بالمواطن وهو:" الذي يقطن وطنا نظام الحكم فيه جمهوري ويدافع عن حقوقه ويحمي حقوق مواطنيه ويدلي برأيه في الحكام ويساهم في تغييرهم عند الحاجة عن طريق الانتخاب"(يعقوبي.م، 1998: 184) ، وترتبط المواطنة بشعور قوى يشد الفرد نحو الوطن ويجعله يدافع عنه ويضحي من أجله بالنفس والنفيس، وتدل في مقابل ذلك على إنسان عليه واجبات وله حقوق في دولة معينة تكفلها وتنظمها العدالة أو القوانين السائدة في دولة معينة.

1-3-السفسطائيون:

هم رواد السفسطائية التي تتعلق بجملة "مذاهب أو بكلام أدق موقف عقلي مشترك بين كبار السفسطائيين الإغريق (بروتاغوراس، جورجياس، بروديكوس، هبياس..إلخ) والسفسطائيون يمثلون مجموعة من الفلاسفة تبلورت افكارهم في العقود الخمسة الأخيرة من القرن الخامس، تمثل حسب "إميل برهية" طريقة في التعليم لأنه "معلمون يرتحلون من مدينة إلى أخرى بحثا عن جمهور من السامعين، ويعلمون تلامذتهم لقاء أجر مقرر وفي خطب علنية أو في دروس خاصة...وعوضا عن طلب الحقيقة ونشرها نشد السفسطائيون النجاح المبني على فن الإقناع والإفحام والإغراء"(برهيه.إ، 1987: 106) فالفلسفة السوفسطائية لم يهتم روادها بقضايا الإلهيات، ولهذا لم يؤمنوا بوجود مبدأ مطلق يقف وراء الأشياء واعتبروا الإنسان مقياسا لكل شيء ، وانطلقوا من الحرية الفردية والإيمان بالنسبية وفعالية الحواس في الوصول إلى الحقائق ، "السمتان البارزتان اللتان تميز بهما

السفسطائيون: فهم من جهة أولى تقنيون يتباهون بمعرفة جميع الفنون والصنائع النافعة للإنسان وبقدرتهم على تعليمها، وهم من الجهة الثانية طوال الباع في علم البيان وفن الخطابة ويعلمون الدارسين عليهم كيف يستحوذون على مسامع السامع ويفوزون بعطفه" (برهيه.إ، 1987: 107).

1-4- السقراطيون:

هم الفلاسفة الثلاثة –سقراط، أرسطو، أفلاطون-الذين يمثلون مرحلة ما بعد الفلسفة الطبيعية، وجدوا على النقيض من الفكر السفسطائي، وأولهم سقراط (466-399ق م) الذي خالف أفكار السوفسطائيين في ميادين المعرفة والأخلاق الآلهة والسياسة و رفض التصورات السائدة عندهم حول الحس والجزئي كأصل للمعرفة ومحدد للقيم، وأسس لما يعرف بالتوليد والتهكم حين كان يمتحن الناس حول حقيقة العدالة والخير والفضيلة.. ويعتبر مبتكر علم الأخلاق ورائد فلسفة المفاهيم، يقول عنه ارسطو "كان سقراط يبحث في الفضائل الخلقية ومناسبتها يسعى إلى تحديد كليات...كان يبحث في ماهية الأشياء...وثمة شيئان يصح أن نعزوهما إلى سقراط وهما الاستدلال الاستقرائي والتعريف الكلي، "(برهيه.إ، 1987: 124) ، وثانيهم أفلاطون (427-347 ق م): وهو من اعظم الفلاسفة اليونان، أسس لفلسفة كبرى جمعت بين عناصر مختلفة انطلقت أساسا من التصورات و المبادئ التي قامت عليها فلسفة سقراط ونقد السفسطائيين، بالإضافة إلى إطلاعه على نظرة الفلاسفة الطبيعيين حول تحديد أصل الوجود ومسألة العلاقة بين الوحدة والكثرة وإشكالية الثبات والتغير ، فهي فلسفة شاملة تمثل اتجاها مثاليا متعاليا يعتمد على الفكر والعقل لفهم مختلف قضايا الوجود ولاسيما مسالة الواحد والمتعدد .، "يحمل أفلاطون على السوفسطائيين حملة عنيفة بوصفهم يدعون أنفسهم مربين ويقول إن الفن السوفسطائي قائم على الوهم، لأنهم يعلمون الناس أشياء يعلمون هم أنفسهم انها باطلة، ويحاولون أن يتملقوا الجمهور. ولا يحاولون الوصول إلى العلم وإنما يحاولون الإقناع فحسب وتلك مهمتهم، والشيء الرئيسي الذي تقوم عليه الحملة الأفلاطونية ضد السفسطائيين هو فكرة التغير والثبات سواء في المعرفة او في الأخلاق. فهو يطلب العلم بالماهيات لأنها ثابتة وهؤلاء يطلبون العلم بالمتغيرات لانها تؤيد النزعة الفردية لذا حمل عليهم هذه الحملة" (بدوي.ع، 1984 : 160) ، و أرسطو (374-322ق م): وهو فيلسوف وعالم موسوعي ومؤسس علم المنطق، كان عضوا بارزا في أكاديمية أفلاطون، ثم اصبح رئيسا لها بعد وفاته اسس مدرسة خاصة به وهي اللقيون، اعتبره ماركس اعظم مفكري العصور القديمة، ولقبه العرب بالمعلم الأول، رغم أنه لازم أفلاطون وتأثر به ،إلا أنه خالفه وانتقده في مختلف المسائل المتعلقة بالوجود والمعرفة والقيم والإلهيات، حيث رفض أن تكون المثل جواهر مفارقة للمحسوسات ،و عارض وجود انفصال بين العالم

المحسوس والمعقول ، ولجأ إلى الربط بين مختلف العناصر التي فصل بينها أستاذه كالمادة والصورة ،الجسم والنفس ،الوجود بالقوة والوجود بالفعل ،وهو ما سينعكس على فهمه لمختلف القضايا بما فيها مسألة الواحد وعلاقته بالمتعدد، تقوم فلسفته على المنطق التقليدي أو الصوري، وربط العلم بالكي والحقيقة والقول بالعلل الأربعة وفكرة الوسطية في الفضيلة.

2-العدالة والمواطنة عند السفسطائيين:

ترتبط قضية العدالة والمواطنة على وجه الخصوص، عند السفسطائيين بالواقع الجديد الذي عرفته اليونان في القرن الخامس لما قبل الميلاد، وبنمو الروح الفردية المتمردة على القانون، وبفكرة المبدأ الطبيعي المحدد لها، وبثورتهم على الأرستوقراطية والدعوة إلى ما عرف بالديموقراطية.

2-1 الواقع اليوناني: عرفت اليونان الامبراطورية في القرن الخامس في عهد بركليس، وتراجع النظام الأرستقراطي القائم على رابطة الدام المنبجسة عن الحياة الأسرية –الأسرة النبيلة-التي كانت مهيمنة، بفرض أفراد معينين في الحكم والتسيير يكونون ذوي صفات خاصة أهمها الانتماء الأسري والقوة الجسمية، "أما الحياة في القرن الخامس وقد أصبحت حياة امبراطورية تخرج عن حياة الأسرة والمدينة فقد أصبح فيها المواطن بلا جذور أي بلا أصول أسرية يرجع إليها من أجل أن يؤكد كيانه أو يثبت امتيازه" (بدوي.ع، 1984 : 587) ، وهنا لم تعد العدالة قائمة على التفاوت الأسري والقوة الجسمية الملازمة للأستقراطية بقدر ما أصبحت مؤسسة على صفات أخرى هي التفاوت في العقل والفكر والثقافة، والمواطنة أصبحت مرتبطة بالمواطن الفرد الذي يتحرر من المجتمع في اثبات انتمائه ونسبه قدراته عن طريق الجدل والخطابة، والوضع الجديد الذي عرفته المدينة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، والذي جوهره انتشار الاستبداد والطغيان هو ما أدى بالفلسفة السفسطائية إلى تأسيس لفكرة فرد بدل مواطن وهو إنسان غير خاضع للقانون، لأنه حر وبمستطاعه معرفة الخير والشر في الأفعال .

2-2- الروح الفردية: تنبجس من مقولة "الإنسان مقياس الأشياء جميعا"، وتتبع العنصر السالف ذكره، والذي أشرنا فيه إلى تراجع حياة الأسرة والمدينة لحساب حياة الفرد الحر الذي يستطيع الانتقال إلى أي مكان دون تقييد، وهنا ستفهم قضية العدالة والمواطنة في إطار الفلسفة الفردية القائم على دور الفرد في بناء المعرفة وتحديد القيم وغيرهما، لأن " وحدها تتفق مع الحرية والحرية هي الشخصية والشخصية أساس الفردية"(بدوي.ع، 1984 : 587).

فيما يتعلق بالديموقراطية فإن العدالة الحقيقية في نظر السفسطائيين، ترتبط بمواطن يعيش في مدينة ذات نظام ديموقراطي، لكون هذا الأخير " يؤمن بحرية الإنسان

وحقه في الوجود، كما يعمل على تحقيق المساواة التي هي جوهر العدالة" (بوعرفة.ع، 2009: 24) وهذه الأخيرة تحقق باحترام قوانين الطبيعة، وليس بالقوانين الوضعية السائدة التي تكرس الظلم، وتقف حائلا دون وجود مواطن عالمي حر .

2-3- المبدأ الطبيعي: كمحدد للعدالة فإنه يكرس لفكرة المساواة التي تجعل كل الناس سواسية، فإنه يعود لمقولة هبياس: "إني اعتبركم جميعا أهلا وأقارب ومواطنين بموجب الطبيعة أن لم تكونوا كذلك بموجب القانون. فبموجب الطبيعة يعتبر البشر المتشابهون أقارب لكن القانون طاغية البشر، يعرض بقهره الطبيعة"(عمراني.ع، 2008: 20) ، ويريد أن يتحرر من ما يعرف بطبقة النبلاء عند اليونان وتجاوز الفوارق بين الناس، وهذا في مجال المواطنة يجعلنا ندرك أن "الطبيعة لا تولد مواطنين ولكن أفرادا ، هؤلاء الأفراد الطبيعيين هم جميعا ذوات فردية" " ("G.Dherbey 58.) ، لأن الانتماء إلى طبقة النبلاء لم تقتضه الطبيعة وهو ضد العدالة، وبالتالي لا يصلح كمحدد لأفضلية مواطن على آخر ويفهم هبياس ذلك بالمقارنة بين الطبيعة –فيزيس- والقانون الوضعي–نوموس-، و"سجل أن النوموس غير قادر على إيجاد عدالة حقيقية" ("G.Dherbey 58.)، ، لأنه يعارض الإنسان الحر الفرد ويؤسس للطبقية.

من خلال ما سبق لا يمكن تصور العدالة دون فهم حقيقة المواطنة عند السفاسطائيين، المؤسسة على فكرة الفرد المواطن ابن الطبيعة، الحر ليس المتفوق عقليا و طبقيا وجسميا، حيث "يقوم مذهبهم الفلسفي والسياسي على ترجيح مصلحة الفرد كمواطن على مصلحة الدولة والمجتمع...وبمنهجهم الفلسفي يوصلون الشباب إلى أنه لا توجد عدالة مطلقة أو حقيقة مطلقة وأن كل شيء نسبي" (عمراني.ع، 2008: 19-18) ، وعليها يصبح الإنسان عندهم هو مركز الوجود وليس الطبيعة يتمتع بالحرية في الأحكام، حيث يحكم على الأشياء كما يراها هو خارج سلطة المجتمع أو الدين والأعرف، ويتبعون منهجا فلسفيا يؤكد على النسبي في مقابل المطلق، والجزئي في مقابل الكلي، عن طريق الجدل والخطابة والاتصال المباشر بالجماهير الذين يثبتون لهم أنه لا توجد عدالة مطلقة خارج الذات الفردية التي هي المحدد لكل شيء.

السفسطائيون يؤسسون لفكرة المواطنة من خلال اعتبار جميع سكان اليونان مؤهلين لتولي الوظائف، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ويتجاوزون فكرة خضوع المواطن للمدينة إلى فرض وجوده فيه بوسائل مختلفة، وينحون بموجب ذلك إلى تأسيس تصور آخر للعدالة يبنى على الديموقراطية بديلا للأرستقراطية، لأنها كما هي سائدة في المدينة تعمل دائما وباستمرار لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، إذ ان الحكومة تسن القوانين لمصلحتها الخاصة، بينما الحكومة الديموقراطية تتسن قوانين ديموقراطية وتحاول أن توفق بين الطبقات الشعبية"(عمراني.ع، 2008: 20) ، لذلك

فهي وحدها الكفيلة بضمان العدالة وحماية المواطن، عن طريق تلبية مطالب الجماهير والخضوع لهم.

3- تصور العدالة والمواطنة عند الفلاسفة السقراطيين:

ينطلق تصور الفلاسفة السقراطيون لحقيقة العدالة وعلاقتها بالمواطنة، في الوهلة الأولى من حملة سقراط وأفلاطون على آراء السفسطائيين في السياسة والأخلاق بالدرجة الأولى، حيث يتمردون ويثورون على التصور السفسطائي للعدالة لأنهم يتعارض مع الحقيقة ويتأسس على الوهم، و "يحمل أفلاطون على السوفسطائيين حملة عنيفة بوصفهم يدعون أنفسهم مربين ويقول إن الفن السوفسطائي قائم على الوهم، لأنهم يعلمون الناس أشياء يعلمون هم أنفسهم انها باطلة، ويحاولون أن يتملقوا الجمهور. ولا يحاولون الوصول إلى العلم وإنما يحاولون الإقناع فحسب وتلك مهمتهم، والشيء الرئيسي الذي تقوم عليه الحملة الأفلاطونية ضد السفسطائيين هو فكرة التغير والثبات سواء في المعرفة او في الأخلاق. فهو يطلب العلم بالماهيات لأنها ثابتة وهؤلاء يطلبون العلم بالمتغيرات لأنها تؤيد النزعة الفردية لذا حمل عليهم هذه الحملة""(بدوي.ع، 1984 : 160).

إن تمرد الفلاسفة السقراطيون على تصور السفسطائيين للعدالة وفكرة المواطنة المترتبة عن ذلك، جعلهم يؤسسون لتصور خاص للعدالة هو على النقيض من التصور السفسطائي لها، فما طبيعته؟ فكيف يؤثر هذا المفهوم على تصورهم للمواطنة؟

على الرغم من الاختلاف في تصور العدالة بين كل من سقراط وأفلاطون، حيث كان متعاليا مثاليا عندهما، على خلاف أرسطو الذي جعله محايثا وواقعيا، إلا أن رؤى الفلاسفة الثلاث تشترك في تجاوز فكرة المساواة السفسطائية وتؤسس للتفاوت كمحدد لها وتربطها من ناحية أخرى بأفضلية النظام الأرستقراطي في تجسيدها، كما أنها خضوع للقانون الذي يتمرد عليه السفسطائيين، وتتأسس على الفضيلة وغايتها النهائية هي السعادة البشرية الكلية بعيدا عن المصالح الفردية والخاصة، مما يجعلنا ندرك منذ البداية أنها تخضع لمعادلة خاصة وهي الإنسان الفاضل هو الإنسان العادل، ومن ناحية علاقتها بالمواطنة هي تتجاوز فكرة الفرد عند السفسطائيين إلى فكرة المواطن المتميز الخاضع للدولة أو القانون الذي يضمن له حقوقه وواجباته .

عندما نعود لسقراط وأفلاطون، نجدهما يؤسسان العدالة على تصور مثالي يجعلها مفهوما متعاليا، تتجسد فيما وجد في محاورات أفلاطون وأهمها الجمهورية، وترتبط بالمواطنة في جعل العدالة الحقيقية هي الخضوع للقانون وللمدينة بالتحديد، بحث أن الفرد عندهم يوجد من أجل الدولة ولا يفعل شيئا يعارضها ويضادها.

فقد أسس سقراط فكرة العدالة على المواطنة، لأنها تقوم على طاعة القانون، قانون للمدينة، كما يظهر في محاورات أفلاطون، لأن الخضوع للقانون في جميع الأحوال أوصل سقراط لدرجة يقبل بها حكم الإعدام ويتجرع السم، ورد قول سقراط في أحد المحاورات: "لقد حكم علي الأثينيون بشكل شرعي، بعد محاكمة منصفة فمن العدل أن أكون أمينا على قوانينهم وقابلا بحكمهم بعدم الهرب" (سقراط، 2008: 20) ويضيف مبينا وفاءه للمدينة –أثينا- "إذا كانت أثينا قد جعلتني ما أنا عليه، فبأي حق أخونها؟ ثم وبالأخص إلى أين أفر؟ انا الذي لا احب ولا أعرف أي شيء غيرها؟ إلى أين حيث لن أكون سوى تائه"(سقراط، 2008: 30) ، فالتعلق بالمدينة يعتبر سمة الفيلسوف السقراطي وولائه له لحد تقبل كل شيء من اجلها باعتباره يمثل العدالة الحقيقية والمطلقة.

وتتضح فكرة المواطنة بوضوح عند سقراط في محاورة "أقريطون"(أفلاطون، 2012: 97-2012) التي جرت أحداثها في سجن سقراط، والتي محورها واجب المواطن، في محاورة شيقة بين سقراط وأقريطون، حيث يدعوا أقريطون سقراط إلى الهرب لكنه يرفض ذلك، باسم رفض آراء الدهماء والعامة التي اعتمدها اقريطون ذريعة لدعوة سقراط للهرب، لأنهم عاجزون عن معرفة الخير والشر، الأهم هنا هو ان سقراط يرفض رأيه القائم على فراره من أجل أبنائه يبقى حيا لهم يرعى شؤونهم، وذلك من أجل الواجب، يقول سقراط في هذا الصدد: "أي عزيزي أقريطون ما أعظم حماسك وما أنفسه، لو كان في جانب الحق، أما إن كان للباطل فكلما ازداد الحماس اشتعالا ازداد الأمر سوءا فللنظر إذن إن كانت هذه الأعمال واجبة الأداء أم ليس كذلك""(أفلاطون، 2012: 100)، كلمة الواجب هنا تعكس قمة المواطنة عند سقراط، وعدم الخضوع لأقوال الدهماء القائم على أسبقية التضحية من أجل النفس والأولاد على التضحية من أجل المدينة –أثينا- من أجل الوطن، التي تتجاوز كلام الناس والعامة وتجاوز رد الشر بالشر والثأر... الذي يفعله هؤلاء وهو ليس عدلا بالطبع، وهي غاية الحكماء المتميزين، يقول: "أ ينبغي أن نتبع رأي الجمهرة ونخشاها في العدل والظلم، والجميل والقبيح، والخير والشر""(أفلاطون، 2012: 103-)، بدون شك يرفض سقراط ذلك، يقول: "لا ينبغي يا صاح أن نأبه لما تقوله الجمهرة عنا إنما يجب ان نصغي لحكم الحقيقة كما نستمع لرأي واحد يفهم كنه العدل والظلم، فأنت إذن وقعت في الخطأ حين ارتأيت وجوب العناية بما يقوله الدهماء في الظلم والعدل""(أفلاطون، 2012: 104) هنا يرجح سقراط الأخذ برأي الحكماء في قضية العدل والتي تقوم على الواجب قبل كل شيء، وحياة الحقيقة قبل حياة البشر، وهي حياة الخير والفضيلة التي هي وحدها الحياة العادلة الشريفة، بعد ذلك يتساءل سقراط: هل يجوز له الفرار بغير موافقة من الأثنيين؟ وينتهي إلى أنه يفعل ذلك إن كان على حق، والعكس صحيح خارج اعتبارات المال وتربية الأولاد، ويواصل الحوار مع أقريطون الذي

يتمسك برأيه، وهنا يسأله سقراط: أينبغي للإنسان أن يفعل ما يراه حقا أم ينبغي له ان ينقض من الحق؟""(أفلاطون، 2012: 106) يجيب أقريطون بأنه يجب على الإنسان أن يفعل ما يظنه حقا، يواصل سقراط بأنه سيسيئ إلى الأثنيين إن ترك السجن، وسيطلق مبادئ المدينة التي سلم بعدلها وهنا قمة المواطنة، التي هي الوفاء لقانون الدولة، يقول بعد التذكير والإقرار والاعتراف بآلاء ونعم الوطن عليه في وجوده وتنشئته : "...وإذا كنا قد رأينا من الصواب إعدامك، أ فتظن أن من حقك أن تجازينا إعدام بإعدام؟ وأن تجازي وطنك بما هو ماثل فيك؟ وهل تظن يا أستاذ الفضيلة أن يكون لك في ذلك ما يبررك أيعجز فيلسوف مثلك أن يرى بأن وطننا أخلق بالتقدير وأنه أسمى وأقدس من أم و أب أو إن شئت من سلف، وهو أجد بالاعتبار في نظر الآلهة وأهل الفطنة منا الناس، وأنه إن غضب وجب أن نهدأ من ثورته، وأن نلاقيه وديعا خاشعا أكثر مما نفعل حتى مع الوالد، فإن تعذر أقناعه وجب طاعته، فإذا نالنا منه العقاب بالسجن أو الجلد، وجب أن نتحمل جزاءه في صمت، وإن ساقنا إلى حومة الوغى حيث الجراح والموت، كان لزاما أن ننصاع له باعتباره مصيبا دون أن يسلم أحد منا أو يتقهقر أو يترك منصبه، وواجب حتم على الإنسان أن يصدع بما يأمره به الوطن سواء أكان في ساحة الحرب أم في ساحة القانون إلا إذا غير من وجهة نظره في ماهية العدل، وإن كان لا يجوز أن يقسوا على أبيه وأمه فما أوجب أن يكون رحيما بوطنه. ""(أفلاطون، 2012: 108،) هنا ذروة المواطنة في الفكر السقراطي والتي تقوم على الولاء المطلق والانصياع التام لما يقتضيه واجب الانتماء للوطن، وهو العدل الحقيقي الذي يمثل عقد بيننا وبين الوطن محتواه الطاعة والولاء له في السراء والضراء، هو ما سيجعل سقراط يبقى في المدينة ولا يفر إلى مكان آخر، إلا من أجل خدمة الجيش أو واجب مماثل نهايته خدمة المدينة، فالمواطنة هي من سيجعل سقراط لا يعارض حكم المحكمة الجائر، ثم يقبل الموت على الفرار، ويخضع للقانون ولو قضى بموته، وبالتالي المواطنة في فكر سقراط هي في الانصياع للمدينة وبالتحديد لقوانينها والتسليم لما تقره مهما كان، البقاء فيها مهما كلف الأمر، التسليم بأنها أفضل من الحياة والأبناء والمال والسلطة، عدم الخضوع لكلام الناس من أجلها، عدم رد الإساء بالإساءة، ...هي باختصار سماع صوت الوطن دون غيره .

أما أفلاطون، فتظهر حقيقة العدالة عنده بما أورده في الجمهورية عنها، وقد جسدها في التكامل أو التوازن بين الطبقات الثلاث: الفلاسفة –الطبقة- العاقلة ووظيفتهم الإدارة والتسيير، والجنود الطبقة الغضبية ووظيفتهم الحراسة، الشهوانيون وهم الفلاحون والحرفيون ووظيفتهم الانتاج الاقتصادي، "لا تستطيع المدينة أن تبقى إلا بمقدار التوازن بين هذه الأقسام الثلاثة بالتوافق مع الدور الذي ينبغي أن تلعبه حسب طبيعتها، إذا حكم الحراس مثلا دون استنارة الفلاسفة، وسينال التعسف والعنف من

المدينة، وإذا املى المنتجون قانونهم سينال من المدينة تسلط الثراء والفوضى، يجب إذا توافر انسجام منظم أو نظام مؤسس على طبيعة الأشياء: العدالة هي بدقة الفضيلة التي يمكن أن يوجدها هذا الانسجام"(لوبير.ف: 2009، 16) وهنا يظهر أنه على كل واحد أن يقوم بدوره ويقتنع به بل هو واجبه وعدم تأديته له يترتب عنه إخلال بالمدينة واستقرارها وخيانة للمواطنة إن صح التعبير، وهذا التوازن والانسجام عينه هو ما وجب ان يكون في النفس من جهة أخرى، عن طريق التوازن بين قواها الثلاث: العقلية والغضبية والشهوانية، وعليه هناك تماثل بين النفس والمدينة في بيان حقيقة العدالة، وبالتالي من تقسيم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات ليس لها نفس الحقوق والواجبات، ندرك أنه يكرس لفكرة المواطن المتميز عن غيره، في الحقوق وفي الواجبات، وأي اخلال في قيام طبقة بواجبتها هو اخلال بالعدالة ويمكن القول أنه خيانة للمواطنة، التي هي باختصار القدرة على الفعالية في استقرار المدينة، بتأدية الواجب ونيل الحق حسب الانتماء الطبقي.

وأرسطو بدوره كثالث للفلاسفة السقراطين، لا يختلف عن استاذة أفلاطون في طرح مسألة العدالة وفق نظرية التفاوت، يقول عبد الرحمن بدوي في هذا الصدد، "أما العدالة فكلامه فيها –أي أرسطو-متأثر كثيرا بكلام أفلاطون وأشهر ما لأرسطو في هذا الباب، التقسيم المعروف للعدالة، إلى عدالة تمييزية وهي التي يعطى بها لكل إنسان بحسب مميزاته، وعدالة تعويضية وهي التي يعوض فيها ما هنالك من فروق اقتضتها العدالة التمييزية وأخير إلى عدالة متبادلة ويقصد بها تبادل الناس الخيرات أو المنافع بعضهم مع بعض، فهي أقرب ما تكون للعدالة الاقتصادية" بدوي.ع، 1984 : 124) ، إذ يحافظ أرسطو على المميزات التي تجعل الأفراد يختلفون عن بعضهم في الحقوق والواجبات.

بعد تحليل حقيقة العدالة عند الفلاسفة السقراطيين، ندرك أنها في جوهرها تقوم على مراعاة التفاوت بين البشر في تقسيم الوظائف وفي تحديد الحقوق والواجبات، وهي عدالة الخضوع للقانون ولو كان مؤديا للموت، هذا ما يجعلنا ندرك أنها تكرس لفكرة المواطنة وهي خدمة المدينة أو الدولة بالنفس والنفيس، يقول سقراط في الدفاع: "لا يجوز لإنسان في ساحة الوغى أو أمام القانون أن يلتمس أي سبيل فرارا من الموت"(أفلاطون، 2012: 88) ، وهنا قمة الخضوع للوطن، والتضحية من أجله في الحروب والخضوع المطلق للقانون، كما تقوم المواطنة عند سقراط على فكرة الواجب والذي يظهر على وجه الخصوص في محاربة الفساد في الوطن، حيث يرى أن الموت أهون بل ومطلوب من أجله، ففي نظره" الفساد والموت يعدوان في أعقابنا، ولكن الفساد أسرع من الموت عدوا"(أفلاطون، 2012: 88)، ولذلك من الواجب محاربته وفاء لروح الوطن.

خاتمة :

بعد عرض الطرحين السفسطائي والسقراطي لقضية العدالة والمواطنة نصل إلى ما يلي:

بغض النظر عن الاختلاف بل والتناقض بين التصورين السفسطائي والسقراطي في طرح قضية العدالة والمواطنة، فإنهما يشتركان في بعض النقاط التي تؤسس لتصورهما للمسألة، حيث يعبران عن فترة مستجدات القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان على المستوى السياسي بالدرجة الأولى، يؤكدان على مركزية الإنسان في الوجود باعتباره أساس بناء الوطن عن طريق العدل بين أبناءه عن طريق التفاوت أو المساواة.، فقد اعتبر كلا التصورين الإنسان المحور الرئيسي لأبحاثهم ، حسب جملة من التغيرات جعلت كلا الطرحين السفسطائي والسقراطي للعدالة مؤسسا على مركزية الإنسان، بدل مركزية الآلهة والقوى الغيبية، ومرتبطا بالعقل والفكر والثقافة بدل معطيات الدين والأسطورة.

أسس الفكر السفسطائي لتصور محايث وواقعي لقضيتي العدالة والمواطنة، مركزه الفرد ومحتواه عدالة الطبيعة والفطرة التي جعلت الناس متساويين في الحقوق وفي المناصب...المساواة وحدها هي ما يجعلهم مواطنين بامتياز يتكافلون في بناء الدولة، بينما أسس التفكير السقراطي لتصور متعالي ومثالي محتواه عدالة المدينة والخضوع للقانون وفق مبدأ التفاوت، يقوم على تجاوز آراء الدهماء والطبقات الدنيا إلى الخضوع للفضيلة التي يدركها الفيلسوف وطبقة الفلاسفة التي هي وحدها تمثل مواطنين من الدرجة الأولى، والمواطنة عند السقراطين تركز على الواجب أكثر من الحق، واجب يحدده الانتماء الطبقي، ويقتضيه استقرار المدينة.

ونصل من خلال الطرحين إلى نتيجتين محوريتين أو قيمتين جوهريتين، لا توجد العدالة إلا بوجود المواطنة ولا توجد المواطنة إلا بوجود العدالة لأن المواطنة هي ما تدفع للقيام بالواجب والعدالة هي ما يضمن وجود الواجب بربطه بالحق وتحقيق الانسجام بينها، فالمواطنة هي أن يقوم الإنسان بواجبه اتجاه الوطن ولاسيما في التضحية من أجله بالنفس والنفيس وطاعة القانون الذي وجب أن يقر الجميع بأنه فوق الجميع ويخضع له الجميع، والعدالة هي أن يأخذ الإنسان حقه حسب واجبه السالف ذكره، والتصور السقراطي الذي يصل إلى الإقرار بالتفاوت يقوم على أن الاعتراف بقوة وسلطة القانون والتضحية من أجل الوطن هو المواطنة والتي لا تتحقق بدورها إلا بتنشئة فلاسفة وحكماء، لأن الفيلسوف وحده هو من يعرف واجبه نحو الوطن ويضحي من أجله، وهو ما يجعلنا غايتنا اليوم تكوين فلاسفة للحفاظ على الوطن، لأن الفيلسوف يضحي من أجل الحقيقة والحقيقة لا يمكن أن تخرج عنها المواطنة، لأنها تدرك بمعرفة الواجب وإدراك قيمته، وهو متعذر عند العامة، فكثيرا ما يتشدق البعض بالمواطنة وبالواجب دون أن

يعرفوا معناهما وقيمتهما...، في الأخير لابد أن نستفيد من الرأيين في بناء مواطنة وفق معادلة طرفيها الفرد والوطن وعاملها المشترك العدالة، وشعارها تفاعل كلمتي الواجب والحق، والمواطنة هي ليست الخضوع للدولة وأسبقية الواجب على الحق فقط كما يقتضي التصور السقراطي، ولا هي المساواة المطلقة والديموقراطية فقط التي تتنتهي لعدالة الفوضى والدهماء كما تؤسس لذلك السفسطائية، لكنها عدالة وجود الفرد من أجل الدولة، ووجود الدولة من أجل الفرد بتأدية كل واحد دوره اتجاه الآخر وهو قمة العدالة.

قائمة ومصادر ومراجع البحث:

العربية:

- ابن منظور لسان العرب (2005)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1.
- أندري لالاند (2001)، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت لبنان، ط2
- أفلاطون (2012)، الدفاع، تر: زكي نجيب محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
- أفلاطون (2012)، أقريطون، تر: زكي نجيب محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
- إميل برهية (1987)، تاريخ الفلسفة –الفلسفة اليونانية- تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة بيروت لبنان، ط2.
- بدوي عبد الرحمن (1984)، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.
- بوعرفة عبد القادر وآخرون(2009)، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
- عمراني عبد المجيد (2008)، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، ط1، .
- فرنسيس والف (2008)، سقراط، تر: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3.
- فرديرك لوبير(2009)، الدروس الأولى في الفلسفة، تر: علي بوملحم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1.
- يعقوبي محمود (1998)، معجم الفلسفة- أهم المصطلحات وأشهر الأعلام-، الميزان للنشر والتوزيع، ط2.

الأجنبية:

- Gilbert Romeyeur Dherbey. Les sophistes P U F éditions delta édition.